

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تمديد عقود التدبير المفوض لمرفق النظافة وجمع النفايات المنزلية ببعض الجماعات الترابية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

تعرف بعض الجماعات تدبير خدمات النظافة وجمع النفايات المنزلية في إطار عقود للتدبير المفوض، إلا أنه لوحظ في الفترات الأخيرة بعض الظواهر التي تثير التساؤل، ونخص بالذكر تمديد مدة بعض العقود دون وضوح الرؤية فيما يتعلق بتوفر شروط التمديد المنصوص عليها في الفصل 13 من قانون التدبير المفوض، والذي لا يسمح بالتمديد إلا في الحالات التي يكون فيها المفوض إليه ملزما بإنجاز أشغال غير واردة في العقد الأولي وتؤدي إلى تغيير الاقتصاد العام للتدبير المفوض.

فضلا عن تدني مستوى الخدمات التي تقدمها في إطار تدبيرها، لمرفق النظافة، فقد أصبحت بعض هذه الشركات تشكل قوة ضغط تقوم بالاستمالة والتأثير في توجيه القرار العمومي الترابي، ويلاحظ خلق حالات بلوكاج بالمجالس المنتخبة تؤدي إلى فرض تمديد العقود عن طريق سياسة الأمر الواقع وذلك رغم عدم توفر شروط التمديد.

مدينة صفرو، المعروفة تاريخيا بلقب حديقة المغرب، من المدن التي تعيش وضعاً مقلقا من هذه الناحية، حيث فوجئ الرأي العام المحلي الذي يتابع عن كثب مع قرب انتهاء مدة العقد الحالي المرتقبة في 21 ماي 2022، باصطفاف عدد من أعضاء الأغلبية المسيرة للمجلس الجماعي في صف المعارضة ضمن تكتل أغلبي رفض دفترة التحملات الجديد خلال ثلاثة جلسات متتالية، انعقدت آخرها في 31 مارس بدعوة من السيد عامل الإقليم، وقد كان رفضا ممنهجا غير بناء وغير مقرون باقتراحات أو تعديلات أو بدائل، ولا زال هذا الوضع قائما ولا يمكن التكهّن بنتائجه وعواقبه.

بناء عليه وحيث أنه لا مجال لتمديد مدة عقد التدبير المفوض لمرفق النظافة وجمع النفايات المنزلية لجماعة صفرو لعدم توفر شروط التمديد القانونية، نساألكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات التي وضعتها لتدبير حالات البلوكاج من هذا القبيل لاحترام القانون وضمن استمرارية المرفق العمومي ولما لا تفعيل المادة 72 من القانون التنظيمي رقم 113-14 وتطبيق مسطرة الحل في حق المجالس التي تعرف حالات البلوكاج المصطنعة، خاصة تلك التي هدفها تمكين أطراف معينة من أرباح على حساب الخدمة المقدمة للمواطن حتى تكون عبرة لكل من أراد التلاعب بالمصلحة العامة وثقة الناخبين، كما نعتقد أنه أن الأوان أن تعمل كافة الجهات المعنية على وضع نص قانوني خاص بالتدبير المفوض للمرافق العمومية المحلية يراعي خصوصيات المرفق العمومي المحلي التي تختلف كثيرا عن طبيعة المرافق العمومية الوطنية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حفيظ وشاك